



PROVISIONAL
A/37/PV.74
29 November 1982
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والسبعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الاثنين، ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢، الساعة ١٠/٣٠

(هنغاريا)

السيد هولاي

الرئيس:

— تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة: [١٨]

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(ب) تقرير الأمين العام
(ج) مشروعا قرارين
(د) رسالة من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى رئيس الجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63439/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
A/37/23 و A/AC.109/682-686 و 687 و Add.1-3 و 688 و 689 و 691-698 و 700 و 708
و 711 و 713 و 714)
- (ب) تقرير الأمين العام (A/37/570/Rev. 2)
- (ج) مشروع قرارين (A/37/L. 32 و A/37/L. 33)
- (د) رسالة من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة الى رئيس الجمعية العامة (A/37/594) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقترح اقفال قائمة المتكلمين فسي

مناقشة هذا البند الساعة ١٢/٠٠ ظهر اليوم .

اذا لم يكن هناك اعتراض ، فاني أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالسة

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، السيد فاروق الأدهمي ، ممثل الجمهورية
العربية السورية ، لتقديم تقرير اللجنة الخاصة .

السيد فاروق الأدهمي (الجمهورية العربية السورية) مقرر اللجنة الخاصة المعنية

بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤ الخاصة) ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة الذي يغطي عملها

في عام ١٩٨٢ . هذا التقرير الذي يتصل في جملة أمور بالبند ١٨ من جدول الأعمال يقدم وفقـ

للمفكرة ١٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٦٨/٣٦ المؤرخ في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ والخاص بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي منطوق ذلك القرار طلبت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة :

" مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)

تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي :

(أ) وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار " .

ان التقرير الكامل للجنة الخاصة وارد في الوثيقة A/37/23 . ويرد عرض لدراسة اللجنة للحالة في كل اقليم على انفراد في الفصول من التاسع الى الثامن والعشرين من هذا التقرير . كما يرد عرض لبحث اللجنة الخاصة للبنود المحددة الأخرى المشار إليها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة فـ في الفصول من الأول الى الثامن من هذا التقرير .

وكما كان الأمر في السنوات الماضية ، كان برنامج عمل اللجنة ثقيلًا في ١٩٨٢ . ان اللجنة التي اجتمعت في الفترة ما بين كانون الثاني /يناير وآب/اغسطس وعقدت مشاورات رسمية وغير رسمية بين الأعضاء طوال هذه الفترة ، بحثت بصورة وافية معظم البنود الواردة في جدول أعمالها وقدمت توصيات بشأنها . وفيما يتعلق بالبنود المتبقية قررت اللجنة أن تحيل الى الجمعية العامة معلومات من شأنها تسهيل بحثها في الدورة الحالية .

ان اللجنة الخاصة ، في أثناء عملها أثناء العام ، أخذت في الاعتبار الطلب المحدد الذي وجهته إليها الجمعية العامة في القرار ٦٨/٣٦ ، واستعرضت تنفيذ الاعلان كما استعرضت تنفيذ مختلف قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالأقاليم المتبقية . وعلى أساس هذا الاستعراض وفي ضوء التطورات التي حدثت ، قامت اللجنة بصياغة توصيات بتطبيق تدابير أخرى من جانب الدول وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغير ذلك من المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار والنهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للشعوب المعنية .

وأثناء العام واصلت اللجنة الخاصة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥١/٣٦ ، دراستها لأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرق تنفيذ الاعلان في ناميبيا وسائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية الى ازالة الاستعمار والفصل العنصري والتمييز

العنصرى في الجنوب الافريقي . وقد أقرت اللجنة الرابعة توصيات اللجنة الخاصة بشأن هذه المسألة التي ستنظر وتبت الجمعية العامة فيها في جلستها العامة بعد ظهر الغد . وفي ضوء الأحكام ذات الصلة في القرارات ٦٨/٣٦ و ٦٢/٣٦ و ٦٣/٣٦ التي اعتمدها الجمعية العامة في الدورة السادسة والثلاثين واصلت اللجنة بحثها للأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ الاعلان واعتمدت مقررًا بشأن هذا الموضوع .

علاوة على ذلك ، واصلت اللجنة بموجب الأحكام ذات الصلة في القرار ٥٢/٣٦ ، دراستها لتنفيذ الاعلان من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة . وكما لاحظ الأعضاء من الفصول ذات الصلة في تقرير اللجنة المعروض الان على الجمعية العامة ، خصصت اللجنة الخاصة قسطا كبيرا من الاهتمام أثناء العام لانها الاستعمار في الأقاليم الصغيرة . وفي هذا الصدد أقرت اللجنة عددا من التوصيات والمقترحات العطفية تتعلق بكل اقليم على حدة . ان الأهمية التي تعلقها اللجنة الخاصة على هذه المسألة كان لها صدى واضح - اذا سمحتم لي أن أضيف - في المناقشات التي اختتمتها اللجنة الرابعة مؤخرا بشأن هذه الناحية من نواحي تنفيذ الاعلان . ونتيجة لذلك ستقدم اللجنة الرابعة الى الجمعية العامة ١٨ اقتراحا تتناول هذه الأقاليم ، وآمل أن تقر الجمعية العامة هذه المقترحات .

وكما لاحظت الجمعية العامة ، تمكنت اللجنة هذا العام ، بناء على دعوة من حكومة السلطنة المتحدة ، من ايفاد بعثة زائرة الى مونتسيرات . وترى اللجنة بصورة واضحة ان هذه البعثات الزائرة تشكل اسلوبا قيما للغاية للحصول على المعلومات المباشرة عن الحالة السائدة في الأقاليم المعنية ، وكذلك عن تطلعات الشعوب فيما يتعلق بمستقبلها .

وفي اطار مسألة قائمة الأقاليم التي يسرى عليها الاعلان تناولت اللجنة بالبحث بصورة منفصلة بندا مدرجا في جدول الأعمال بعنوان " مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨١ بشأن مورتوريكو " . وفي هذا الصدد ، اتخذت اللجنة ، عقب الاستماع الى ممثلي عدد من المنظمات ، مقررًا بشأن هذا البند كما يرد في الفقرة ٨٤ من الفصل الأول من التقرير .

(السيد الأدهمي، مقرر
لجنة الـ٢٤ الخاصة)

وأخيراً، أدت اللجنة عدداً من المهام الأخرى الموكولة اليها من جانب الجمعية العامة في مختلف القرارات، وكذلك المهام المترتبة على المقررات السابقة بما في ذلك الأنشطة المحددة المتصلة بمسألة الدعاية التي ينبغي إيلاؤها لاعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار. وأثناء العام نظرت اللجنة الخاصة في تقرير بعثة قامت بزيارة المنظمات غير الحكومية في أوروبا. وترد النتائج التي توصلت اليها البعثة وتوصياتها التي اقترتها اللجنة الخاصة في الفقرة ٢٢ من الفصل الثاني من تقريرها. وقد اشتركت اللجنة كذلك في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي دعت هذه المنظمات الي عقدتها. وترد توصيات اللجنة بشأن هذا الموضوع في الفقرة ١٨٥ من الفصل الأول من التقرير.

(السيد الأدهمي ، مقرر
لجنة ال ٢٤ الخاصة)

اذ اخذ في الاعتبار النواحي العامة لعملية انهاء الاستعمار ، أود باسم اللجنة الخاصة ، أن أعرب عن الأمل في أن تبحث الجمعية العامة بحثا وافيا مختلف التوصيات الواردة في جميع أجزاء تقرير اللجنة . ومن المرجو أيضا أن المقترحات التي يرد تلخيصها في الفرع (ف) من الفصل الأول المعنون " الأعمال المقبلة " . سوف تحظى بموافقة الجمعية وبذلك تستطيع اللجنة الاضطلاع بالمهام التي تعتزم القيام بها في العام القادم .

ان اللجنة الخاصة توصي أيضا بأن تجدد الجمعية العامة نداءها الى الدول المعنية القائمة بالادارة لتتخذ على الفور جميع الخطوات الضرورية لتنفيذ الاعلان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، فان اللجنة الخاصة في ضوء النتائج المفيدة التي تم تحقيقها كنتيجة للمشاركة النشطة في أعمالها من جانب جميع الدول القائمة بالادارة ، توصي الجمعية العامة أن تطلب مرة أخرى من الدول المعنية القائمة بالادارة أن تشترك بصورة نشطة في أعمال اللجنة المتصلة بالأقاليم الواقعة تحت ادارة كل منها .

علاوة على ذلك ، ومع مراعاة تأكيد الجمعية العامة بأن الاشتراك المباشر للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة يشكل وسيلة فعالة للنهوض بتقدم شعوب تلك الأقاليم صوب وضع التكافؤ مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فان اللجنة الخاصة توصي الجمعية العامة أيضا بدعوة الدول القائمة بالادارة الى السماح لممثلي الأقاليم المعنية بالمشاركة في المناقشات في اللجنة الرابعة وفي اللجنة الخاصة حول البنود المتصلة بالبلدان التي ينتمون اليها .

ربما تود الجمعية العامة أيضا أن تجدد نداءها الى جميع الدول والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة بأن تتقيد بمختلف الطلبات الموجهة اليها من جانب الأمم المتحدة في قراراتها بشأن مسألة انهاء الاستعمار .

وكما يدرك الأعضاء ، فان العنوان المعدل لأسبوع التضامن على النحو الوارد في الفقرة ١٠٠ من الفصل الأول ، قد عرض على الجمعية العامة من جانب رئيس اللجنة الخاصة في الرسالة التي وجهها الى رئيس الجمعية العامة والواردة في الوثيقة A/37/594 . انني آمل أن يحظى هذا الاقتراح بتأييد الجمعية العامة .

وكما سيلحظ الأعضاء في تقرير اللجنة الخاصة ، فانه بموجب الفقرة ٣١ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ الذي أوصت فيه الجمعية العامة بأن :

(السيد الأدهمي ، مقرر
لجنة ال ٢٤ الخاصة)

"تبذل الهيئات الفرعية التي تقدم تقاريرها الى الجمعية العامة كل جهد لتقديم مشاريع قرارات من أجل تسهيل النظر في البنود " . (المقرر ٣٤ / ٤٠١ ، الفقرة (٣) قررت اللجنة الخاصة هذا العام أن تقدم ، حيثما أمكن ذلك ، الى الجمعية العامة مشاريع قرارات أو مشاريع مقررات لمساعدة اللجنة الرابعة في أعمالها . ومع مراعاة ما حققته اللجنة الرابعة في هذا الصدد ، بوسعي أن أعلن بثقة أن هذه الممارسة قد عملت على تيسير أعمال الجمعية العامة على خير وجه .

وفي الختام ، توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة عند اقرارها برنامج العمل الوارد في ذلك الفرع ، بأن توفر الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية الأنشطة التي تتوخاها اللجنة لعام ١٩٨٣ . وتعرب اللجنة عن أملها في أن يواصل الأمين العام تزويدها بكل ما يلزم لاداء ولايتها من التسهيلات والموظفين .

ونياية عن اللجنة الخاصة ، أوصي الجمعية العامة بأن تولي التقرير اهتماما جديا .

وبوصفي مقررا للجنة الخاصة ، فقد تشرفت بالعمل تحت رئاسة رئيسها السيد فرانك عبد الله الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو .

لقد استفدنا جميعا من كفاءته البالغة ودرايته الفذة اللذين ضرب لنا بهما مثلا نفتخر به جميعا . لقد استلمنا جميعا تفانيه واخلاصه . ولهذا فقد شعرنا بأسف عميق ان علمنا بأن السيد عبد الله سوف يغادرنا بعد فترة وجيزة لتولي مهام منصب آخر .

انني انتهز هذه الفرصة لأقول للسيد عبد الله اننا جميعا سوف نفتقده ، ونحن نتمنى لــــه أطيب التمنيات باستمرار النجاح والصحة في الأيام المقبلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الآن للكلام السيد فرانك عبد الله ممثل

ترينيداد وتوباغو ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد عبد الله (ترينيداد وتوباغو) ، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ

اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تقدم الآن زميلنا السيد الأدهمي من الجمهورية العربية السورية ، بوصفه مقررا للجنة ، بعرض

(السيد عبدالله ، رئيس
لجنة ال ٢٤ الخاصة)

مفصل للعمل الذي أنجزته اللجنة الخاصة خلال ١٩٨٢ . ولذلك سوف أقتصر ، كرئيس للجنة الخاصة ، على عرض ملاحظات قليلة تتعلق ببعض التطورات التي تمت خلال العام في مجال تصفية الاستعمار . وعلى ذلك سوف أبرز بعض المسائل التي ظلت محل اهتمام اللجنة في قيامها بالمهام التي أناطتها بها الجمعية العامة .

بالنسبة للبعض ، قد يبدو أن عمل اللجنة هذا العام كانت تنقسه بعض السمات الباهرة التي ميّزت تقارير الدورات السابقة . لم تكن هناك أراض مستعمرة حققت الاستقلال أو اجتماعات عقدت خارج المقر . ومع ذلك ، شهد العام بعض الانجازات الهامة التي كانت مدعاة لارتياح اللجنة . انني لا أعتزم أن أشير في هذا الوقت الى كل الانجازات الايجابية العديدة والمقررات التي اعتمدها اللجنة خلال هذه الدورة . اننا في اللجنة الخاصة ، نظرا لطبيعة مسؤولياتنا ، لا يمكننا أن ننغمس في تهنئة الذات مهما كانت انجازاتنا . والواقع أنه لن يسعدنا شيء أكثر من أن أقتصر في بياني على عرض للانجازات التي تمت في عملية تصفية الاستعمار في الأعوام الماضية . ومع ذلك ، قد يكون من الخطأ أن نفرط في التأكيد على ذلك التقدم ، لأنه من الممكن أن يقودنا الى رضا عن النفس قد تكون له انعكاسات سلبية على المستقبل . فلا يزال أمامنا صراع طويل قبل أن تنجز الأمم المتحدة كلية الواجب المناط بها بمقتضى الاعلان والميثاق .

ان اللجنة الخاصة ، ادراكا منها أن التنفيذ النهائي للاعلان يتعثر بشكل متزايد نظرا للتطورات الخطيرة المتعلقة بناميبيا ، قد كثفت بحثها لقضية ناميبيا . وحيث ان الجمعية لأسباب نعرفها جميعا قد حددت موعد بحثها لقضية ناميبيا خلال الأسبوع الذي يبدأ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ، فسوف تتاح لنا فرصة كبيرة لكي نبحث كل الجوانب الهامة لهذه المسألة الحرجة . وعلى ذلك ، أقتصر في ملاحظاتي في هذه المرحلة على استعراض عام للجوانب العامة لتصفية الاستعمار تحت البنود الحالي .

عندما تحدثت في هذه الجمعية منذ عام تقريبا ، ذكرت أن الالتزام الذي أبداه جميع المعنيين بايجاد تغيير سلمي في ناميبيا واجراء مفاوضات لايجاد حل مقبول دوليا وفقا لمقررات مجلس الأمن ، قد قوبل بالارتياح . لقد أعربت عن الأمل في ذلك الوقت بأن هذه المبادرات سوف تؤدي الى نهاية لسفك الدماء في الأقاليم وتحقق استرداد شعب ناميبيا لحريته واستقلاله اللذين حرم منهما

(السيد عبدالله ، رئيس
لجنة ال ٢٤ الخاصة)

طويلا . ومع ذلك ، فقد حذرت الأعضاء من الأخطار الموجودة في نظام استمر لفترة طويلة يحتفظ
بحكمه غير المشروع في ناميبيا باستخدام حيل كلها غدر ومكر وقسوة .
واليوم ، وبعد مرور عام ، نجد اننا نواجه ترددا في الموقف ، ونجد بدلا من الأمل يأسا ،
وبدلا من توقع نهاية العنف نجد تهديدا وبيلا بتصعيد هائل للعنف : كل ذلك لأن جنوب افريقيا
قد اختارت ان تتحدى العالم ولأنه يسمح لها بذلك بأشكال عديدة .

بينما يستمر نظام الفصل العنصرى في التشبث باحتلاله غير المشروع للاقليم الدولى لناميبيا ، فان اللجنة الخاصة قد أعادت التأكيد على موقفها المعلن ، أنه نظرا لاستمرار سلطات جنوب افريقيا في رفض الامتثال لمطالب المجتمع الدولى ، وامعانها في استخدام القوة لترسيخ سيطرتها غير المشروعة على الاقليم ، وأعمالها العدوانية المتكررة ضد جيرانها ، فان التطبيق الكامل والفعال للتدابير بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة سيظل أساسا لاستعادة السلم ، والعدل والحرية لشعب ناميبيا . ان اللجنة لذلك قد أوصت بقوة مرة أخرى بأن يستجيب مجلس الأمن ، في ضوء التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الذى تفرضه جنوب افريقيا ، بشكل ايجابي لطلب غالبية المجتمع الدولى وذلك بفرض عقوبات فورية وشاملة ضد ذلك البلد .

ان أى تأخير في حل مشكلة ناميبيا يؤدى فقط الى ازدياد خطورة المعاناة المأسوية لذلك الشعب المعنى ، ويؤثر بشكل عكسي على العلاقات الودية بين الدول ويعوقها ، كما أنه يمس بقضية السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي . ومن المؤسف بوجه خاص أنه نظرا للاعتبارات الاقتصادية الأتانية ، فان بعض الدول تسهم في استمرار قيام هذه المشكلة وذلك بالاشتراك بشكل فعال فى استقلال الاقليم . ان الدعم الذى يتلقاه نظام الأقلية العنصرية من جانب هذه البلدان ، ومن الأفراد والمؤسسات بدافع من الجشع والرغبة في تحقيق الأرباح الضخمة السهلة ، انما يعوق نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال ، ويعزز الغاصب في سياساته غير الانسانية . ولذلك أود ، أن أؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة الى ايقاف كل أوجه التعاون مع جنوب افريقيا ، اذا ما أردنا ان ننجح في تخفيف معاناة شعب ناميبيا من هذه السيطرة العنصرية القمعية العنيفة .

وفي الوقت ذاته ، أود أن أؤكد أيضا على أهمية زيادة المساعدة والتأييد الدوليين لشعب الاقليم ولحركته للتحرر القومى ، منظمة سوابو ، التي وضعنا مستقبلها بين أيدينا . واذنا ما تردنا أكثر من ذلك في فرض الضغط الكامل والفعال على من يقوم بقمهرهم ، فاننا نكون قد خننا الأمانة المقدسة التي تعهدنا بها ، وذلك بمساعدتهم على ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال . ولن تكف اللجنة الخاصة عن جهودها في معاونة شعب ناميبيا في نضاله من أجل تحقيق دولة ذات سيادة .

وأود هنا أن أشيد بصفة خاصة بحكومات دول خط المواجهة لالتزامها بقضية الحرية والاستقلال في ناميبيا ، وجهودها المصممة على تقديم المساعدة المعنوية والمادية لشعب ناميبيا مهما كلفها ذلك . ونود أيضا أن نشيد بقيادة الممثل الشرعي الوحيد للشعب النامبي ، منظمة سوابو ، وهي اشارة تستحقها لحكمتها المستمرة في السعي الى حل مقبول دوليا .

ولقد أولت اللجنة الخاصة وقتا كبيرا واهتماما ، كما فعلت في السنوات السابقة ، للأقاليم الصغيرة الأخرى في الكاريبي وفي منطقتي المحيطين الهندي والهادي ، والتي غالبا ما تواجه مشاكل بالغة التعقيد بسبب حجمها وعزلتها ومواردها المحدودة . وهذه الاعتبارات لا يمكن ان يسمح لها مع ذلك بأن تتدخل أو أن تحد من حقوق وامتيازات الشعوب المعنية ، خصوصا فيما يتعلق بحقها في اتخاذ قراراتها بالنسبة لمستقبلها . ولقد استمرت اللجنة الخاصة في التأكيد على أن الدول المعنية القائمة بالادارة ، في قيامها بواجباتها يجب ان تعترف بهذه الحقوق وان تسمح لشعوب هذه الأقاليم باتخاذ قراراتها بحرية ودون أي ضغط . ولذلك تؤكد اللجنة الخاصة على مسؤولية الدول القائمة بالادارة عن تكثيف الهراج الخاصة بالثقيف السياسي للشعوب في الأقاليم تحت ادارتها بغية تعميق ادراكها للأغراض والمقاصد الواردة في الميثاق والاعلان ، بما في ذلك كل الخيارات السياسية المتاحة لها فيما يتعلق بوضعها في المستقبل .

وينبغي ان تبذل الدول القائمة بالادارة ، تشيا مع مسؤوليتها في تحقيق هذا التقدم السياسي ، أقصى ما في وسعها لتضمن أن اقتصادات الاقاليم التي تديرها تقوم على أساس سليم . ولذلك لا بد ان تنظم برامج تنمية فعالة وان تحصل على أقصى مساعدة متاحة من الوكالات المتخصصة . ولا بد لهذه الهراج ان تحمي بشكل دقيق المصالح الحالية والمستقبلية لشعوب الاقاليم المعنية . وينبغي ان يكون هذا أمرا بالغ الأهمية وان يؤخذ في الاعتبار ، وبعض هذه التوصيات والتوصيات الهامة الأخرى للجنة الخاصة ، كما صدقت عليها اللجنة الرابعة ، سوف يتم البت فيها من جانب الجمعية بعد ظهر الغد . وانني على ثقة من أنها سوف تتلقى المصادقة الايجابية للجمعية بالمثل . وفيما يتعلق ببحث اللجنة الخاصة للموقف في معظم الأقاليم الصغيرة ، فانه يسعدني ان اسجل ان اللجنة مرة أخرى قد لقيت تعاوننا كاملا من جميع الدول المعنية القائمة بالادارة وأخذا في الاعتبار ، الموقف الواضح الذي اتخذته الجمعية في هذا الصدد ، فلست احتاج أن أؤكد في هذا المحفل على

أهمية هذا التعاون اذا ما أريد تمكين الأمم المتحدة ان تساعد بفعالية شعوب الأقاليم وان تسهل التنفيذ الكامل والمعجل للاعلان في هذه الاقاليم .

وكما بين مقرر اللجنة الخاصة لهذه الجمعية ، فان اللجنة قد تمكنت هذا العام من ان ترسل بعثة زائرة الى مونتسيرات الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة - وذلك للمرة الثانية في سبعة أعوام - وأود أن أكرر في هذا الصدد ما أكدته اللجنة كثيرا ، بأن ارسال هذه البعثات الزائرة هو أكثر الوسائل مباشرة وأكثرها فعالية في الحصول على المعلومات عن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في الاقاليم المستعمرة ، وللتأكد بشكل مباشر من الرغبات الحقيقية والتطلعات الفعلية للشعوب المعنية . ولذلك فان اللجنة تنتوى بالتعاون الضروري من جانب الدول القائمة بالادارة ، ان تستمر في ارسال مثل هذه البعثات كلما كان ذلك ملائما .

وهناك جانب آخر من التنمية الاقتصادية في الاقاليم غير المستقلة مازال من مشاغل اللجنة الخاصة وهو الدور الذي تلعبه المصالح الاقتصادية الأجنبية والمصالح الأخرى التي تعوق تنفيذ الاعلان على هذه الاقاليم . لقد تم التأكيد خلال هذا العام على اجراء دراسة لأثر الشركات عبر الوطنية العاملة في ناميبيا ، وقد انتهت اللجنة الى ان استغلالها دون هوادة للموارد البشرية والمادية قد حرم شعب ناميبيا من وسائل الاشتراك الفعال في الحياة الاقتصادية ، ومن التمتع بموارد بلادهم ، وان أنشطة هذه الشركات المتعددة الجنسية قد اسهمت في وضع العوائق الخطيرة في سبيل تحقيق تطلعاتهم الى الحرية والاستقلال . وأود لذلك أن أوجه مناشدة حارة للدول الأعضاء التي لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة لكي تقوم بكل التدابير الممكنة لتأمين وقف هذه الأنشطة من جانب الشركات عبر الوطنية الواقعة تحت سلطتها القانونية .

وتنبغي الاشارة أيضا الى فئة أخرى من المشاكل التي بحثتها اللجنة الخاصة بدقة خلال هذا العام . وهي تتصل بأقاليم تتعرض اما لمطالب متعارضة بشأن السيادة أو لاهتمام خاص لبعض الحكومات نظرا لموقعها الجغرافي ، أو التاريخي أو لظروف أخرى . والهدف الرئيسي للأمم المتحدة ازاء هذه الأقاليم مازال ثابتا لا يتغير ، وهذا الهدف هو التطبيق الكامل للاعلان ، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة الى تسهيل الحل السلمي للمطالب والمصالح المتعارضة من خلال المفاوضات والتوفيق المتبادل وحسن النية .

وخلال العام قيد الاستعراض فان اللجنة قد كثفت بحثها واهتمامها بنشر المعلومات حول عملية تصفية الاستعمار . وقد سعت اللجنة الى الحصول على مساعدة ادارة شؤون الاعلام كوسيلة للوفاء بالأهداف والأغراض الخاصة بالاعلان ، وتكثيف جهود المنظمة في الحصول على أكبر قدر ممكن من نشر المعلومات حول كل جوانب عملية تصفية الاستعمار .

بينما نجد أن العديد من الأنشطة التي تقوم بها ادارة الاعلام العام بواسطة المنشورات والراديو والتلفزيون كانت عنصرا قيما في جهودنا لتعزيز الرأي العالمي تأييدا للشعوب المعنية ، فانه من المسلم به ان الأنشطة المتخذة حتي الآن ليست كافية على الاطلاق . ووفقا لذلك ، طلبت اللجنة من الأمين العام أن يتخذ تدابير ملموسة بشكل اكبر باستخدام جميع الوسائل المتاحة له تتضمن - من بين أمور أخرى - تعزيز وسائل النشر لادارة الاعلام العام ومراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة . في الاطار ذاته ، فان اللجنة الخاصة ، وقد أخذت في اعتبارها الدور المتزايد الأهمية لنشر المعلومات واسع النطاق بشأن عملية تصفية الاستعمار من جانب بعض المنظمات غير الحكومية ، أرسلت بعثة من خمسة أعضاء في العام الماضي الى أوروبا بغية الحصول على دعمها في جهود المنظمة المكثفة الرامية الى تعبئة الرأي العام العالمي لتأييد الشعوب المعنية .

كما أشار مقرر اللجنة الخاصة بالفعل ، تحتوي الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة المعروض الآن أمام الجمعية على عدد من التوصيات المتعلقة بالمشاكل المختلفة القائمة في الأقاليم التي لا تزال مستعمرة . وقد نظرت اللجنة الرابعة في معظم تلك التوصيات وصدقت عليها . لذلك اعتقد اعتقادا راسخا - كما يحدوني الأمل - بانه بينما تواصل الجمعية العامة مناقشة هذا البند ، فانها ستقوم بالمثل بالصادقة على تلك التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الخاصة ، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من تقرير اللجنة الرابعة .

كما يلاحظ من التقارير المعروضة على الجمعية ، ان الممارسة الطويلة الأمد للجنة الخاصة هي محاولة التوصل الى مقررات بشأن الأمور المختلفة التي تعنيها عن طريق أقصى درجة من توافق الآراء . وقد كان هذا الاجراء وسيلة قيمة للعمل ، ليس فقط في اللجنة الخاصة ، بل في اللجنة الرابعة أيضا . وفي الواقع ، ان هذا يسر بحث اللجنة الرابعة لجميع البنود التي عهدت بها اليها الجمعية . في هذا الصدد ، أعتقد أنه من المنصف أن نذكر أن اللجنة الخاصة قد ساهمت بشكل بناء في جهود الجمعية العامة لتبسيط اجراءات عملها .

ينبغي علو أن أسجل أن التقدم الذي أحرز في مجال تصفية الاستعمار انما يوضح تلك المفارقة بأن أكثر من ثلاثة ملايين شخص لا يزالون يعيشون تحت نظام استعماري ، وأن حوالي ثلثهم يعيشون تحت نظام عنصري لا يقدم أملا يسيرا في التحرر . فلنؤكد جميعا من جديد اليوم أن الثقة

التي تضعها تلك الشعوب في الأمم المتحدة لن يستبدل بها وهم مرير . ولنؤكد لهم اليوم من جديد أننا لن نذخر وسعا في مساعدتهم للتخلص من أصفاد الاستعمار .

اسمحوا لي أن أبدى عدة تعقيبات شخصية في هذه المرحلة . بالنسبة إلى هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي أشرف فيها برئاسة اللجنة الخاصة . وخلال السبع سنوات الماضية التي تشرفت خلالها بالمشاركة بشكل وثيق في عمل المنظمة وصفة خاصة في اللجنة الخاصة ، تمتعت بأقصى درجات التعاون من جانب الأصدقاء والزلاء سواء من أعضاء الوفود أو أعضاء الأمانة العامة . وحيث أنني على وشك مغادرة نيويورك لمهمة أخرى ، أود أن أعبر لهم عن خالص تقديري وامتناني للكرم والإرشاد والصدقة التي أولوني بها طيلة تلك السنوات .

أود أن أشكر بوجه خاص السفير روا كوري ، وهو صديق وزميل قديم ، على تعاونه ومعاونته ، ليس فقط بوصفه رئيسا للجنة الرابعة خلال الدورة الحالية ، ولكن أيضا كرفيق كفاح لمدة طويلة في جهودنا المشتركة صوب القضاء العاجل على الاستعمار . وأنني أقدره تقديرا خاصا لما له من طابع بارز يمكنه من القيام بأعباء مسؤولياته بصفته رئيس اللجنة الرابعة هذا العام .

اسمحوا لي أن أشكر أعضاء مكتب اللجنة الآخرين للعام الحالي ، السفير عبدال غ . كوروما ممثل سيراليون ، والسيد بيتر كولبي ممثل النرويج ، والسيد ستيفان كالينا ممثل تشيكوسلوفاكيا ، نواب رئيس اللجنة : والسيد فاروق الأدهمي ممثل الجمهورية العربية السورية ، وهو مقرنا . انهم بجانب عملهم الشاق ، وفاعليتهم وتفانيهم في أداء مسؤولياتهم ، اظهروا جميعا صداقة غير عادية ، وتفهما وتعاوننا معي مما يجعلني أشعر بالاعتزاز . وأعرب عن تقديري الخاص لمقرنا الأمين السيد الأدهمي ، مقرر اللجنة الموقر للعمل البارز الذي أنجزه ، وذلك في صياغة مقررات اللجنة الخاصة في اقتراحات ملائمة تنظر اللجنة الرابعة فيها ومن نافلة القول أن عمله قد يسهل مهمة اللجنة الرابعة بشكل تام .

لقد أظهر السيد خافيير بيريز دي كوبيار أميننا العام اهتماما متسقا بمجال تصفية الاستعمار ونحن ممتنون له لاهتمامه الذي يسهل أقصى درجات التعاون والمساعدة من جانبه .

أود أن انتهز هذه الفرصة أيضا لأقدم تحية خاصة إلى السيد ايسوفوس . جيرماكوي وكييل الأمين العام للشؤون السياسية والوصاية وانها الاستعمار لمساعدته ومعاونته المستمرتين ، كما

(السيد عبدالله ، رئيس
لجنة ال ٢٤ الخاصة)

أعرب - عن طريقه - عن امتناني لجميع أعضاء ادارته . ولقد علمنا بشعور من الأسف أن السيد جيرماكوى قد قرر اعتزال الخدمة الفعّالة في الأمم المتحدة في نهاية هذا العام . لقد أسهم السيد جيرماكوى بشكل كبير طوال ما يزيد عن ١٦ عاما في الأمم المتحدة - بتفانيه المعروف من أجل أهداف هذه المنظمة والتزامه بها ، في قضية السلام والعدالة والحرية من أجل الجميع . ونيابة عن اللجنة الخاصة ، أود أن أعرب للسيد والسيدة جيرماكوى عن أطيب الأمنيات بالصحة والسعادة في المستقبل .

بعد أن استعرضت بعض التطورات الرئيسية في مجال تصفية الاستعمار ، أود أن أقدم مشروع القرارين المقدمين تحت هذا البند - نيابة عن مقدميهما - وهما واردان في الوثيقتين A/37/L.32 و A/37/L.33 . ولما كان هذان المشروعان يعكسان التطورات والمشاكل التي أوضحتها توا ، فأنني على يقين من أنني لست في حاجة الى تناول مضمونهما .

يتناول مشروع القرار A/37/L.32 الجوانب العامة لتصفية الاستعمار ، وسوف تجدد الجمعية العامة بموجبه - من بين أمور أخرى - ولاية اللجنة الخاصة .

يتناول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.33 نشر المعلومات عن تصفية الاستعمار ، وتؤكد الجمعية بموجبه مرة أخرى على أهمية النشر كأداة لتعزيز مقاصد الاعلان وأهدافه .

نيابة عن مقدمي مشروع القرارين ، أود أن أوصي أعضاء الجمعية أن يولوا مشروع الاقتراحين اهتماما كبيرا وأن يعتمد وهما بالاجماع .

السيد شاتوباد هيايا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهدت الثلاثة عقود والنصف عقد الماضية واحدا من أهم فصول التاريخ الانساني ، الذي آذن بنهاية عصر الامبريالية وسزوغ عدد كبير من المستعمرات السابقة الى حيز الوجود السيادي الحر ، وخاصة في آسيا وافريقيا . لقد اتاحت لنا الفرصة عدة مرات في العقود الأخيرة لمشاركة قطاعات عريضة من المجتمع العالمي سعادتها لتحقيقها الحرية من الحكم الاستعماري . وقد سعدنا بالترحيب بعدد متزايد من البلدان في عضوية الأمم المتحدة وفي هذه الجمعية .

مما لا شك فيه ان وجه التاريخ قد تغير خلال عقود قليلة تغيرا جذريا وان التغير الذي أدخل على الخريطة السياسية للعالم قد أسفر عن نتائج بعيدة المدى ليس في مجال السياسة

الدولية والاقتصاد العالمي فحسب ، وانما في كل مجال تقريبا من مجالات النشاط الانساني . وهكذا ، فان الانتقال من نهاية ما وصف بأنه " فاسكودا جاما " في التاريخ الى فجر مرحلة جديدة ، انما يمثل تغييرا ذا دلالة ثورية . وما من شك في أن التغيير قد تحقق كنتيجة لتحول التطلع الانساني الموروث الى الحرية ، الى كفاح فعال ضد السادة الاستعماريين . وقد اثبتت ظاهرة حركات التحرير الوطنية أنها أشد القوى فعالية في التاريخ . وفيما يتعلق بنا ، فقد اخترنا - تحت قيادة مؤسس أمتنا المهاتما غاندي - طريق عدم العنف . وفي حالات أخرى استدعى الكفاح من أجل الحرية اللجوء الى العنف . وأيضا كانت الوسيلة فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن السعي الى الحرية لا يمكن قمعه طويلا . وكما قالت السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراءنا : " ان الكفاح من أجل الحرية يمكن قمعه ، كما يمكن قتل جنوده وسجنهم ، وانزالهم ، الا انه لا يمكن اطفاء جذوة الحريسة ، وسوف تبقى هذه الجذوة لتصبح لهبا في مكان ما في وقت ، تضيء الطريق وتفعم القلوب وتقود فسي النهاية الى النجاح " .

في معرض التذكير بالعدد الكبير من البلدان التي انضمت الى صفوف الأمم الحرة فـ في الماضي القريب لا أود أن أبدى انطبعا بأن الأمور على خير ما يرام أو أن اقترح انه يمكننا القول بأننا أدينا قسطنا الى العلا فهذا أمر لا يسمح لنا ضميرنا به ، لأنه حتى في الوقت الذي تضاعفت فيه أعداد الدول ذات السيادة في المجتمع ، وأصبح الشكل التقليدي للاستعمار أمرا من أمور الماضي ، أطلت مظاهر جديدة للاستعمار برأسها البشع وعلاوة على ذلك ، لا تزال هناك قوى تعمل ولا سيما في الجنوب الافريقي وفي الشرق الأوسط ، على محاولة وقف بل وعكس مسار التاريخ . ومن باب المفارقة في الواقع ، ومما يبعث على الاحساس بالخجل لدى معظمنا ، أن اقليم ناميبيا اليوم بعد انقضاء ستة عشر عاما على اعلان ناميبيا اقليما مشمولا بالوصاية من جانب الأمم المتحدة ، لا يزال يرنح تحت السيطرة غير الشرعية القمعية لنظام بريتوريا العنصرى . ومن سوء الطالع أيضا ، انه بالنسبة لشعب فلسطين البطل لا يزال استعادة وطنه وانشاء دولته المستقلة مجرد حلم . وحتى لو كانت الأمم المتحدة لا تنظر الى قضية فلسطين باعتبارها من قضايا انهاء الاستعمار ، فاننا نرى انه لا يمكن فصلها عن السياق الاستعماري .

سوف يتناول وفد بلادى بصورة منفصلة مسألتى ناميبيا وفلسطين عندما يناقش هذان البلدان هنا في الأيام المقبلة . أود أن ألاحظ فقط عند هذه المرحلة ، أن استقلال ناميبيا الذى بدأ لبعض الوقت وشيكا بصورة مثيرة ، مع ذلك لا يزال يبد وبعيدا جدا . لقد أحبط تحرير ناميبيا مرارا وبصورة تنم عن عدم الشعور بالحياة من جانب جنوب افريقيا بحماية مؤيديها ومساندتهم . وفي الوقت الذى قلت فيه الحالات الاستعمارية ، يشكل استمرار عبودية ومعاناة شعب ناميبيا تحديا للضمير الانساني . ينبغي لأنشطة القوى الرجعية العاطلة في الجنوب الافريقي أن تحملنا على تعزيز يقظتنا وان تشجعنا على المضي صوب الهدف الذى نعتز به وهو أن نسمح لجميع الشعوب أن تقرر مصيرها وأن تتمتع بثمار الحرية .

كما ذكرت من قبل ، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن القوى الدافعة الكامنة وراء عملية انهاء الاستعمار تتمثل في الانسان ذاته . ان استحالة دحر الروح الانسانية هي التي تشكل العمود الفقري لكل حركة تحرير . ومهما يكن من أمر ، يجب على المرء ألا ينتقص من الدور الذى اضطلعت به الأمم المتحدة منذ انشائها في هذه العملية . وعبر السنين ، لا سيما بعد ان اعتمد

القرار ١٥١٤ (د - ١٥) للجمعية العامة الذي تضمن الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ساهمت الأمم المتحدة في جعل عملية تصفية الاستعمار في محور الاهتمام الدولي . ويمكن للأمم المتحدة أن تشير الى سجل مشير للاعجاب في مجال السعي من أجل تحقيق تصفية الاستعمار . ويتعين التنويه بوجه خاص ، باللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار أو كما تعرف في الغالب بلجنة الاربعة والعشرين التي سعت دون كلل ولا أكثر عقدين الى تركيز الاهتمام على الشعوب والاقليم التي لا تزال تروح تحت السيطرة الأجنبية ، لكي تنهض وتعزز مصالح تلك الشعوب وأن تراها في نهاية المطاف بازغة الى حيز الوجود الحر . وقد أتيحت للهند ، بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة ، الفرصة لتتبع أعمالها عن كثب وللتعاون الوثيق مع الاعضاء الآخرين فيها . ولا يزال نلتزم على نحو راسخ بالمُثل والأهداف التي تمثلها اللجنة وكذلك بمقرراتها .

وفي معرض الاشارة الى اللجنة الخاصة سوف أكون مقصرا في أداء واجبي ان لم أضف كلمة ثناء على رئيسها السفير فرانك عبد الله ممثل ترينيداد وتوباغو . وقد علمنا بشعور من الأسى ، بأن السفير عبد الله يوشك على مغادرة نيويورك لتولي مهام منصبه الجديد في لندن . لقد أدار مداوات اللجنة الخاصة بتجرد صارم وكفاءة بالغة . وأوضح على نحو صاف تفانيه الشخصي العميق للقضية تصفية الاستعمار . وقد أثرانا بوجوده ، كما استفدنا من مشورته الحكيمة . وسنأسف لرحيله ، ولكننا نود أن يعلم أنه يحمل معه أطيب تمنياتنا له في المستقبل .

وبينما نقدم هذه الاشارة ، أود أيضا أن أحيي فردا آخر يستحق بتفانيه في قضية تصفية الاستعمار وأعماله المضيئة في ذلك الاتجاه ثناءنا .

ان ايسوفو جيرماكوي وكيل الأمين العام في ادارة الشؤون السياسية وشؤون الوصاية وتصفية الاستعمار سيتقاعد من الخدمة في نهاية الشهر المقبل . واليه أيضا نتقدم بأطيب التمنيات .

ان تقرير اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار يطمئننا بأن الجهود لا تزال تبذل للتصدي للمشاكل المتبقية التي وان كانت قليلة العدد فانها تتسم بطابع معقد . ان دراسة الحالة في مختلف الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وهي الدراسة التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة قد ساعدت على تحديد المسائل المتصلة بمختلف الاقاليم والتدابير التي ينبغي للدول القائمة بالادارة اتخاذها لتيسير التنفيذ العاجل لاعلان تصفية الاستعمار مع الاشارة بوجه خاص الى تلك الاقاليم . ونحن

نرى انه ما من صيغة بعينها يمكن ان تطبق بصورة عشوائية على جميع الأقاليم . ان شعب كل اقليم يجب أن يحدد طابع مركز مستقبله الخاص والاطار الزمني الذي ينبغي تحقيق هذا المركز في سياقه . ان الأمر الذي يتسم بأهمية ملحة هو أن يجرى التعبير عن ارادة الشعب المعني بصورة حرة ودون خوف .

ويتعين التسليم بأن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب أن تثقف على النحو المناسب فيما يتصل بالخيارات المتاحة لها فيما يتعلق بمستقبلها . وقد أدركت اللجنة الخاصة هذه الضرورة بعد دراسة الحالة الراهنة في الأقاليم الصغيرة ، وذلك عن طريق ايفاد بعثات زائرة وتقييم المعلومات المقدمة من جانب الدول القائمة بالادارة . وينبغي للسلطات القائمة بالادارة أيضا ، طالما ظلت تضطلع بتلك الصفة ، أن تنهض برفاه السكان المحليين وأن تمتنع عن الاضطلاع بأنشطة عسكرية أو اقتصادية ذات طابع استغلالي .

ان التزام الهند بتصفية الاستعمار لا يحتاج الى تأكيد ، وهو سجل نفخر به انه التزام يضرب بجذوره في اقتناع شعبنا بالكرامة الأساسية والمساواة بين جميع الناس وتعززه خبرتنا تحت نير الاستعمار . انه التزام يسبق استقلالنا . انه التزام ظل راسخا حتي يومنا هذا . وهو أيضا من المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز التي تعتبر الهند من أعضائها المؤسسين . واسمحوا لي في هذه المناسبة ، أن أعلن أن تعاطف الهند وتفهمها وتأييدها لكفاح التحرير سوف يستمر كما كان في الماضي ، الى أن تستأصل آخر مظاهر الاستعمار من العالم .

لقد ذكر الشاعر رابيند رانات تاغور، ذات مرة، ان الشيء الوحيد الثابت في الحياة هو التغيير .
فالتغيير حتمي ، ولا مناص منه ، ان انه متأصل في الناموس الطبيعي للأشياء . لكن يجب ألا يحملنا
ذلك على الشعور بالرضا عن الذات . ان انه كما ذكرت آنفا لا يمكن لارادة المجتمع الدولي ان
تحتل الشلل في هذه المرحلة العصبية فكفاح من أجل تخليص العالم من آخر بقايا الاستعمار
الخطيرة ، والمظاهر المتعددة للاستعمار الجديد ، يجب أن يشن بنشاط متجدد . ولا يزال يتعين
علينا ان نواجه تحديات هامة وينبغي ان نمضي قدما على أساس الاقتناع بأن الحرية هي حق يكتسبه
الانسان بمقتضى مولده ، وسيأتي يوم تتحرر فيه جميع الأمم . ان ما يتعرض للخطر هو الثقة المقدسة
والمسؤولية التي ندين بها نحن الذين نتمتع بالحرية لأولئك الذين يتوقون الى تلك النعمة .

السيد اسياناليف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن

الروسية) : ان مسألة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتطهير كوكبنا
تطهيرا كاملا من آفة العنصرية والفصل العنصرية والفصل العنصرى ، تحتل مكانا هاما في السياسات
الدولية المعاصرة ، وفي أنشطة الأمم المتحدة .

ان اعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تلك الوثيقة التاريخية ، التي
صدرت بناء على مبادرة الاتحاد السوفياتي ، وبلدان أخرى من المجتمع الاشتراكي ، وهي المبادرة
التي حظيت بتأييد واسع فعال من جانب بلدان كل من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، قد سجل
مرحلة جديدة في كفاح التحرير للشعوب المقهورة . وقد أصبح الاعلان الخاص بتصفية الاستعمار هو
الخطوة الحقيقية لمعركة الشعوب التي تناضل من أجل تحقيق الحرية والاستقلال ، ولقد أدى كفاح
الشعوب من أجل التحرر الى انهيار النظام الاستعماري . ويعتبر سير أكثر من ١٠٠ دولة يبلغ
تعداد سكانها أكثر من بليون نسمة ، على طريق الاستقلال ، حدثا له أهمية تاريخية على مستوى
العالم أجمع .

وتعمل الغالبية العظمى للدول التي تحررت من السيطرة الاستعمارية ، على دعم استقلالها ،
ودعم السلم وتطوير العلاقات العادلة والمساوية بين البلدان . وتلعب تلك البلدان المحررة دورا
أكثر أهمية في الحياة الدولية ؛ ويزداد تضامنها في الأعمال التي تقوم بها ضد الاستعمار والامبريالية .

لقد تحققت النبوءة التي تنبأ بها منذ سنوات عديدة ، مؤسس الاتحاد السوفياتي في . أى . لينين ، عن الدور التاريخي لتلك الشعوب التي حررت نفسها من أغلال الرق الاستعماري . ان هذه الشعوب ستلعب دورا متزايد الفعالية في تقرير مصير العالم كله .

ويطالب الاعلان وغيره من القرارات الأخرى التي اعتمدها الأمم المتحدة في هذا السياق ، بالقضاء على الأنظمة الاستعمارية واعلان شرعية حركات التحرر الوطنية للشعوب المستعمرة ، ويناشد جميع الدول تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الحركات . وبهذه الطريقة ، رفعت الأمم المتحدة مهمة القضاء التام على الاستعمار الى مستوى القضايا الرئيسية للسياسات العالمية . وهذا واحد من المنجزات البالغة الأهمية التي حققتها الأمم المتحدة في جميع سنوات عملها . ويشعر الشعب السوفياتي بفخر مشروع لأن بلاده هي التي كانت أول من نادى بالنظر في هذا البند .

ويتعين علينا في بحثنا لواحدة من أكثر مشاكل اليوم الحاحا ، الا وهي انقاذ الشعوب المقهورة ، من اغلال الرق الاستعماري ، ان نسجل على وجه الخصوص دور اللجنة الخاصة لتنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان يعد العمل الذي يضطلع به هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة ، والذي رأسه ممثلون من بلدان أسيوية وافريقية ، وبلدان امريكا اللاتينية ، عملا بالغ الأهمية . وهو يساعد على أن تلتحم القوى المناهضة للاستعمار والمناهضة للامبريالية سويا ، وعلى تعبئة الرأي العام العالمي ، ومساندة كفاح الشعوب ضد الاستعمار والعنصرية .

وقد كان نجاح هذه الحركة في العقود الأخيرة ، والجهود التي بذلها المجتمع الدولي لضمان تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من الأمور المؤثرة للغاية . لكن حتى الآن لم يتم القضاء نهائيا على الاستعمار والعنصرية . ولا تزال مشكلة القضاء التام على الآثار الباقية للاستعمار والعنصرية في الجزء الجنوبي لآفريقيا ، وفي أجزاء أخرى من العالم ، تحتل مكان الصدارة بين تلك المشاكل التي تنتظر حلا سريعا والتي تعد من أكثر مشاكل العالم حدة .

ان استمرار أوكار الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي ، لا يعد مصدرا فقط لمعاناة ملايين البشر ، واهانة لكرامة الانسان ، وحرمانا لشعوب تلك الأقاليم المستعمرة من حقوقها الأساسية ، بل هو يؤدي بالاضافة الى ذلك كله ، الى تسميم المناخ الدولي ، وترديه بصفة عامة ، ويفرض تهديدا خطيرا للقارة الافريقية بأسرها ، وللمسلم والأمن الدوليين .

وفي الجنوب الافريقي ، لا يزال النظام العنصرى لجنوب افريقيا يواصل - رغما عن القرارات
العديدة للأمم المتحدة - احتلاله غير المشروع لناميبيا ، ونهبه بصورة جشعة للموارد الطبيعية
والانسانية لهذا الاقليم ، ويحاول أن يخنق حركة التحرر الوطني لشعب ناميبيا ، تحت قيادة ممثله
الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ان يحاول ذلك النظام ان
يحل مشكلة ناميبيا على أساس استعماري جديد . ان استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ليس الا
نتيجة مباشرة لتواطؤ الدول الغربية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، وفي مقدمتها الولايات
المتحدة الأمريكية ، مع عنصر يي جنوب افريقيا .

وتشكل سياسة الفصل العنصرى وممارسته ، كما يضطلع بهما مثلوا جنوب افريقيا أمرا مزعجا
بصفة خاصة ، ومصدر قلق خاص للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ويعد معقل الاستعمار والعنصرية
في الجزء الجنوبي لقارة افريقيا ، مصدرا مستمرا للنزاع والتوتر . ان يخضع السكان الآفارقة الأصليون
في الجنوب الافريقي ، على ترابهم الوطني ، للعديد من القيود العنصرية ، وللاستغلال والارهاب
والقمع الوحشي .

ولا يزال النظام العنصرى في بريتوريا يواصل سياسة الفصل العنصرى اللاانسانية التي
ينتهجها ، وذلك بفضل المساعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تلقاها من عدد من الدول
الغربية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، وبلدان أخرى من منظمة حلف شمال الأطلسي ، بالإضافة
الى تلك التي يحصل عليها من الشركات الاحتكارية عبر الوطنية التابعة لها . ويرتكب نظام جنوب
افريقيا العنصرى - مستخدما اقليم ناميبيا المحتل استخداما غير مشروع - أعمال عدوان ضد الدول
الافريقية المستقلة المجاورة ، ولا سيما انغولا . كما يصعد - معتمدا على الدعم الكبير والشامل الذى
يحظى به من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي - من امكانياته النووية والعسكرية ، تلك الامكانيات
التي تشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في الجنوب الافريقي ، وفي جميع أنحاء العالم .

ولا بد من وضع نهاية لهذا الموقف ، الذى يتجاهل فيه عنصرى جنوب افريقيا بكل بساطة ،
مقررات الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤيد موقف البلدان الافريقية القائل بأنه بات
ضروريا ان يفرض مجلس الأمن عقوبات الزامية شاملة ضد نظام بريتوريا ، وفقا للفصل السابع من ميثاق
الأمم المتحدة . ومن الضروري ان تمثل جميع الدول للحظر الذى فرضه مجلس الأمن على توريد
الأسلحة لجنوب افريقيا ، وأن تضع حدا لتعاونها مع جنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية
والعسكرية ، بما فيها المجال النووى . ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ الخطوات الكفيلة بمنع
توصل جنوب افريقيا الى امتلاك الأسلحة النووية .

لقد أدانت الأمم المتحدة صراحة تزايد أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة والتابعة . وأكدت قرارات الأمم المتحدة حث شعوب الأقاليم المستعمرة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، كما أدانت الأنشطة الاستنزافية للاحتكارات الأجنبية التي ، بالإضافة الى الأنشطة العسكرية للدول الاستعمارية في هذه الأقاليم ، تشكل العقبة الرئيسية في سبيل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنفيذا تاما وسريعا .

ويدين الاتحاد السوفياتي أنشطة الاحتكارات الأجنبية الجشعة في الجنوب الافريقي والأقاليم المستعمرة الصغيرة . ونحن نرفض سياسة الدول الامبريالية التي تشجع استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في الأراضي المستعمرة وندعم مطالب البلدان الافريقية بسحب رؤوس الأموال من جنوب افريقيا وناميبيا على الفور ووضع حد فوري لكل تعاون اقتصادي مع النظام العنصري في جنوب افريقيا .
ومما يبعث على القلق بوجه خاص النشاط العسكري الجارى للدول الاستعمارية في الاقاليم التابعة والمشمولة بالوصاية واهتمامها الواضح باستخدام هذه الاقاليم لاغراضها الاستراتيجية العالمية التي لا تتفق وهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين . ان القواعد العسكرية التي تخص الدول الغربية والواقعة في العديد من الجزر في الاقاليم المستعمرة والتابعة في المحيط الهادئ والمحيط الهندي والمحيط الاطلسي وفي البحر الكاريبي هي مواقع متقدمة أقيمت لأجل احباط كفاح التحرر الوطني الذي تشنه الشعوب الراضة تحت السيطرة الاستعمارية .

وتطالب الأمم المتحدة الدول الاستعمارية بوضع حد لهذا النشاط العسكري ، الذي يتضارب مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وبإزالة قواعد ومواقعها العسكرية القائمة في الاقاليم الأجنبية فوراً ودون تحفظ وبالكف عن اقامة قواعد او منشآت عسكرية جديدة . بيد ان هذه المطالب من جانب الأمم المتحدة لم تتخذ بعد .
وقامت الولايات المتحدة مؤخراً على عجل بتنفيذ خطة مافتتت تعد لها منذ أمد طويل لضم اقليم مايكرونيزيا ، وتحويل هذا الاقليم الى معقل عسكري واستراتيجي لواشنطن في الجزء الغربي من المحيط الهادئ . ان الاعمال غير المشروعة للولايات المتحدة في تقطيع اوصال ذلك الاقليم وفي فرض اشكال التبعية التي تتسم بطابع الاستعمار الجديد على اجزاء منه واضفاء الطابع العسكري عليه قد شكلت خطراً كبيراً على أمن الشعوب لا في مايكرونيزيا فحسب بل أيضاً في بلدان آسيا والاقيانوس المتاخمة لذلك الجزء من العالم .

وان مسألة مصير مايكرونيزيا تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية إنهاء الاستعمار وضمان تمتع البلدان والشعوب المستعمرة بصورة أصيلة بحقها في تقرير المصير والاستقلال . وينبغي ان تبقى هذه المسألة محور اهتمام الأمم المتحدة الى ان يتمتع شعب مايكرونيزيا تماما بهذا الحق . ولا يمكن ولا يجب حل هذه المشكلة بصورة تعسفية من قبل الولايات المتحدة بمفردها متجاوزة مجلس الأمن ومنتهكة ميثاق الأمم المتحدة والاعلان الخاص بانهاء الاستعمار . وبموجب ميثاق الأمم المتحدة فان أى تعديل للمركز القانوني لأى اقليم استراتيجي ينبغي ان يتم فقط ، وأشدد " فقط " بناء على قرار من مجلس الامن التابع للأمم المتحدة .

ان حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال لم يتم ممارسته كما ينبغي وفقا لميثاق الأمم المتحدة وعلان إنهاء الاستعمار . وأكدت لجنة إنهاء الاستعمار مرارا اثناء بحثها لهذا الأمر الحق غير القابل للتصرف لشعب بورتوريكو ، وطالبت بوضع حد للأنشطة العسكرية للولايات المتحدة في ذلك الاقليم . بيد أن الولايات المتحدة تجاهلت القرارات هذه الصادرة عن الأمم المتحدة . ان حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال قد اعترفت به اغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تتخذ موقفا مناهضا للامبريالية والاستعمار والاتحاد السوفياتي يؤيد تماما قرار لجنة ال ٢٤ بشأن مسألة بورتوريكو .

ان المحافظة على بقايا النظام الاستعماري يشكل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين . وأحد الأمثلة على ذلك تمثل في الأنشطة العسكرية للمملكة المتحدة في منطقة جزر فوكلاند (مالفيناس) . ان الاتحاد السوفياتي يدين الأنشطة العسكرية التي اضطلعت بها المملكة المتحدة بغية استعادة الوضع الاستعماري في جزر فوكلاند (مالفيناس) ودعم الولايات المتحدة لهذه الأنشطة بوصفه مخالفا للميثاق ولقرارات الامم المتحدة وبوصفه خطرا على السلم والأمن الدوليين .

ان اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينبغي ان ينفذ بصورة كاملة ودون تأخير وان يسرى على جميع الاقاليم التي مازالت تعاني من حالة التبعية الاستعمارية . ومن واجب الأمم المتحدة ان تضمن بجميع الوسائل المتاحة لها عدم بقاء شعب واحد أو فرد واحد تحت السيطرة الاستعمارية .

وفي الوقت ذاته يحق للأمم المتحدة وينبغي لها أن تعرب عن معارضتها لجميع مظاهر سياسات

الاستعمار الجديد ، المتمثلة في استغلال الاحتكارات الامبريالية للدول الغنية ونهب موارد هــ الطبعية والتدخل في شؤونها الداخلية وعلان مناطقها " مناطق نفوذ حيوى " لبعض الدول الكبرى وانشاء القواعد والمعازل العسكرية فيها التي تهدف الى مناهضة الدول المستقلة في افريقيا واحباط حركات التحرر الوطني .

ان الشرط المسبق الرئيسى لشن كفاح ناجح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ولضمان انتصار حركات التحرر الوطني بصورة يعول عليها ، هو في الوقت الحالى وحدة العمل والتضامن النضالي فيما بين شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية وشعوب البلدان الاشتراكية ، وفي الحقيقة وحدة القوى الديمقراطية في جميع ارجاء العالم .

سيحتفل شعب بلادنا السوفياتية في كانون الأول / ديسمبر من هذا العام بالذكرى الستين لانشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ان هذا الاحتفال المجيد هو برهان مقنع على النجاح الفائق للسياسة الوطنية اللينينية التي يتبعها الحزب الشيوعى للاتحاد السوفياتي ، وعلى الصداقة الأخوية لجميع الشعوب والقوميات في وطننا الاشتراكي . ان الاتحاد السوفياتي يقدم مثالا ملهما على الطريقة الصحيحة لحل مشكلة القوميات ، ويقف امام العالم بأسره اليوم كأسرة مترابطة من الجمهوريات المتكافئة القائمة على بناء الشيوعية معا . وتحت راية الصداقة الدولية على وجه التحديد سلكت شعوب الاتحاد السوفياتي جنبا الى جنب طرقا جديدة لانشاء مجتمع شيوعي واشتراكي جديد ، وتغلبيت خطوة فخطوة على الصعوبات الكبيرة التي اعترضتها ، وصدت العديد من الهجمات العدوانية وتلقت نرى جديدة في مجالات التنمية الاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية . ان تاريخ العالم لم يمر حتى الآن في مجال العلاقات المتبادلة لعديد من الشعوب والقوميات مثل هذه الوحدة الصلبة بين المصلحة والهدف ، والارادة والعمل ومثل هذه الرابطة الروحية والثقة والاهتمام المتبادل الذي يبديه الاتحاد السوفياتي باستمرار في تحالفه الراسخ والأخوى .

لقد رأب الاتحاد السوفياتي على دعم كفاح شعوب افريقيا من أجل استقلالها الوطني ، وضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى . وسواصل تقديم الدعم للكفاح العادل الذى يخوضه شعب ناميبيا ، بزعامة مثله الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، لتحقيق الحرية ولحسم المشكلة الناميبية فورا بصورة تتفق تماما مع قرارات الأمم المتحدة . يعتبر الاتحاد

السوفياتي التفاعل في الميدان العالمي مع بلدان افريقيا المحررة عاملا هاما في العلاقات الدولية المعاصرة . وسنواصل انتهاج سياسة تقوم على تطوير التعاون مع البلدان المحررة وتعزيز تحالفنا مع حركات التحرر الوطني .

وبالنظر الى موقفنا الأساسي قدم الاتحاد السوفياتي وسيواصل تقديم المساعدة والدعم الشاملين الى الشعوب التي لا تزال تزوج تحت السيطرة الاستعمارية في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال ، الى ان يتم تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنفيذ ا تاما .

السيد كونستانينو (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عدة أعوام وحتى الآن ، يدرج في جدول أعمالنا موضوع تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ولقد كرست منظمنا اهتمامها الكامل والجاد لهذه القضية الهامة على مختلف المستويات والأشكال ان الاسهام البارز للأمم المتحدة في تحقيق الاستقلال لشعوب العديد من الأقاليم المستعمرة تمخض عن نتائج ايجابية . ومنذ اقرار الجمعية العامة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة حصل أكثر من ٧٠ مليون نسمة على الاستقلال وأصبحت ٦٠ دولة جديدة أعضاء في هذه الهيئة ، معظمها من قارة افريقيا . وفي العام الماضي أتاحت لنا الفرصة لأن نرحب في هذه الجمعية بممثلي فانواتو وبليز ، وانتيفوا وبربودا ، وهي البلدان التي حصلت على استقلالها بعد سنوات واصبحت أعضاء كاملة العضوية في الأمم المتحدة .

ومع ذلك ، لم يتحقق بعد الهدف النهائي ، ولا يزال الاستعمار والقهر العنصري موجودين في مناطق عديدة من عالمنا المضطرب . ان أكثر أشكال الاستغلال قسوة منذ عدة قرون تركت بقاياها في الجنوب الافريقي وناميبيا وفلسطين وغيرها ، حيث تواصل الدول الاستعمارية استغلال السكان الاصليين ، ونهب الموارد الطبيعية وثروات هذه البلدان وابقاء الضحايا المقهورين في ربقة العبودية الدائمة واخضاعهم لكل انواع الاستغلال والمهانة والاضطهاد وحسرتهم من حقوقهم المشروعة في الحرية والاستقلال .

ولا يزال هناك ما يزيد على ٤ ملايين نسمة في الاقاليم المستعمرة الباقية يتعين عليهم أن يحققوا هدفهم في تحقيق المصير والاستقلال . والاعتقاد السائد هو أن القضاء الكامل على الاستعمار بكل اشكاله ومظاهره بما في ذلك التمييز العنصري والفصل العنصري واستغلال الموارد الاقتصادية والبشرية ، وانتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية ، وشن الحروب الاستعمارية للقضاء على حركات التحرر الوطنية . سوف يتحقق بالمراعاة التامة والفعالة لتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة ، وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وأخيرا وليس اخرا ، الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد رسخ عملية تصفية الاستعمار وحرك اليات تحقيق تلك الغاية . لقد اوضح الاعلان ان اخضاع الشعوب للاستعباد

الاجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل انكارا لحقوق الانسان الاساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين . وطالب الاعلان :

" باتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، أو جميع الأقاليم الأخرى التي لم تنل بعد استقلالها ، لنقل جميع السلطات الى شعوب تلك الأقاليم ، دون قيد أو شرط ، ووفقا لارادتها ورغبتها المعرب عنها بحرية ، دون تمييز بسبب العرق او المعتقد او اللون ، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين " .

وفي العام التالي ، انشأت الجمعية العامة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وطلبت اليها الجمعية تحرى تطبيق الاعلان وتقدم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان ومدى ذلك التقدم . وطس مدى السنين عهد الى اللجنة الخاصة بمهام جديدة ، فقد طلب اليها مواصلة التماس أنسب الطرق والوسائل لتطبيق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تطبيقا سريعا وتاما ، وبصفة خاصة صياغة المقترحات المحددة للقضاء على بقايا الاستعمار .

انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومة بلادى للعمل البناء الذى قامت به اللجنة الخاصة في البحث عن طريق ووسائل للقضاء الكامل على الاستعمار في جميع أشكاله ومظاهره . لقد أهدت حكومة قبرص دائما النضال من اجل ازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وسوف تواصل هذا التأييد وتقدم اسهامها المتواضع لاستئصال العنصرية والفصل العنصرى وانتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية عن طريق التنفيذ الكامل لاعلان ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .

ورغم تراجع الاستعمار في أجزاء أخرى من العالم ، فانه لا يزال يواصل وجوده بأشجع الأشكال في الجنوب افريقي وفي ناميبيا بصفة خاصة . ولا يزال الوضع المأسوى في ناميبيا يلقي ظللا على عملية تصفية الاستعمار التي قامت في اجزاء مختلفة من العالمنا . فنظام بريتوريا العنصرى يواصل جهوده للابقاء على حكمه . على اقليم ناميبيا المحتمل بصورة غير شرعية وللحفاظ على النظام المؤلم للتمييز العنصرى والعزل وانتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية .

نحن في قبرص ، وقد كنا ضحايا لنفس الشرور التي تتمثل في العزل وانتهاك حقوق الانسان ، والتي مارستها قوى الغزو والاحتلال ، ندرك تماما ماساة شعب ناميبيا المغلوب على

أمه . لقد ذكر رئيس جمهورية قبرص السيد سبيرو كبريانو ، من فوق هذه المنصة عدة مرات ، أن حكومة قبرص ستواصل تأييدها المستمر للنضال العادل لشعب ناميبيا ، تحت قيادة حركة تحرره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، حتى يتحقق التحرر والاستقلال الكاملان لناميبيا . وكما ذكر الرئيس :

" ليس من المبالغة ان اقول ان مشكلة ناميبيا كان يمكن ان تحل منذ امد بعيد لو ان الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الأمن ، عملا بعزم وتصميم ضد النظام العنصرى القهرى لجنوب افريقيا . ونحن لا نجد أى مبرر للتردد الواضح لمجلس الأمن في المضي قدما دون ابطاء لغرض العقوبات الشاملة المنصوص عليها في الميثاق ، ولا سيما العقوبات الالزامية ضد هذا النظام التهديدى " .

ان ازدراء جنوب افريقيا المستمر للأمم المتحدة ليس فريدا في نوعه . ففي الشرق الأوسط نرى نفس السياسة الاستعمارية ، والاحتلال غير المشروع للأراضي العربية وابادة الشعب الفلسطيني واغتصاب موارده الطبيعية وتغيير الهيكل السكاني القديم قدم الدهر في المنطقة ، وتصاعد العنف وانشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة وانشاء الحدود المصطنعة . لا بد من الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الكرامة والحرية . كذلك لا بد من حماية الحق السيادى المشروع لهذا الشعب في تقرير المصير وفي اقامة دولته المستقلة . في عصر يدخل فيه النضال للقضاء على الاستعمار والعنصرية مرحلته النهائية ، هناك أماكن تظهر فيها أشكال جديدة من الاستعمار . ان بلدى الذى كان مستعمرا من قبل ثم حصل على استقلاله ، أصبح ضحية لهذا المظهر الجديد للاستعمار بعد سنوات قليلة . وحتى أكون أكثر تحديدا ، أفضل أن أقدم بعض اقتباسات من الكثير مما ورد في الصحافة التركية . لقد ورد في الصحيفة التركية ايد نليك في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٧٩ ما يلي :

" بعد التدخل العسكرى في ١٩٧٤ أحضر المستوطنون الأتراك من وسط البلد وتم توطينهم في القرى والمصانع والحقول والمنازل التي هجرها الأتراك وكانت المفوضية التركية في نيقوسيا تقوم بترتيب هذه الأمور وتنفيذها وفي هذا الوقت

زاد العدد عن ٥٠٠٠٠ . . . ومن الواضح أن عددا كبيرا من المستوطنين سوف يفتح الطريق لتغييرات رئيسية في الهيكل السكاني لقبرص .

لقد أنشأ المستوطنون " حزبا سياسيا " في المناطق المحتلة . ان اسماعيل تايزر قائد هذا الحزب وهو مستوطن وعقيد سابق في الجيش التركي أعلن بصراحة في مؤتمر صحفي في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ - نشرت صحيفة هالكن سيبي التركية القبرصية ما دار فيه - ان الهدف من هذا " الحزب " هو " تحقيق تقسيم قبرص وضمها الى تركيا " . وفي ١٧ آب / أغسطس ١٩٨١ ذكر في مجلة " أولاي " التركية القبرصية أن المستوطنين جاءوا الى قبرص بموافقة تركيا وأنهم كانوا يمثلون " قوة زراعية " وفضلا عن ذلك ، اعترف أن معظمهم أصبحوا مواطنين فيما يسمى بالدولة التركية القبرصية وأن " هدفهم هو البقاء في قبرص الى الأبد " . ولقد كان هناك رد فعل قوى من القبارصة الأتراك على هذا التدفق الذي لا سابقة له للمستوطنين من الأناضول وقد كتبت عدة مقالات بشأن هذا في الصحافة التركية . لقد كتب القائد التركي القبرصي والنائب السابق لرئيس الجمهورية السيد كوتشوك ، في مقال في صحيفة " هالكن سيبي " في ٢٤ آيار / مايو ١٩٧٨ ان هؤلاء المستوطنين " أحالوا جزيرة الفردوس هذه الى جحيم " .

وفيما يتعلق بالموقف من الصحراء الغربية تعتقد حكومة بلادى اعتقادا قويا أنه لا بد من اتخاذ تدابير عاجلة ودون ابطاء لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . ولسوء الحظ ورغم القرارات العديدة للجمعية العامة التي وضعت اطار حل المشكلة وأسسها لم يحقق شعب الصحراء بعد آماله النبيلة وحقوقه السيادية . ان وفد بلادى يؤيد بحزم شعب الصحراء الغربية فيما يتعلق بحصوله على حقوقه غير القابلة للتصرف وينادى بالتنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه المشكلة .

يؤيد وفد بلادي تماما الرأي بأن كل أمة تشن نضالا عادلا لكي تنفض عن كاهلها النسيير الاستعماري ، يجب أن تحظى بمساعدة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء . وينبغي ألا يكون هناك تأخير في تنفيذ قرارات منظماتنا هذه ، لأن عدم الاهتمام وظهور الشك سوف يؤديان بطريقسنة محتومة الى تدهور الموقف وتشجيع البلدان الاستعمارية على الحفاظ على سياستها الصارمسة البفيضة .

يود وفد بلادي أيضا أن يؤكد أهمية تقديم الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية ، على نحو عاجل ، كل أشكال المساعدة المادية والمعنوية الممكنة الى الشعوب المستعمرة التي تناضل من أجل تحريرها من الحكم الاستعماري . فضلا عن ذلك ، فان الدول الأعضاء في منظماتنا يجب أن تتخذ التدابير للاسراع بخطى التقدم السياسي والاجتماعي والتعليبي للشعوب المعنية . لقد شجعت الجمعية العامة منذ البداية ، الدول الأعضاء على تقديم المنح الدراسية وضعت برنامجا تعليميا وتدريبيا للسكان الأصليين في ناميبيا وجنوب افريقيا وغيرها من الأقاليم . وقد قدمت قبرص وسوف تواصل تقديم المساعدة من أجل تنفيذ هذه البرامج ، كما أنها توفر المنح الدراسية والأماكن في مختلف مؤسساتها التعليمية للطلبة من جنوب افريقيا وناميبيا كما فعلت من قبل بالنسبة للطلبة من زيمبابوي قبل أن تحصل على استقلالها .

يجب أن تدعو الجمعية العامة مرة أخرى الدول القائمة بالادارة الى اخفاء الفعالية على توصيات اللجنة الخاصة وذلك للتنفيذ العاجل للاعلان والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، وأن تسهم بفعالية في عملها المتعلق بالأقاليم المعنية . لقد لاحظ الأمين العام في بيانه أمام اللجنة الخاصة بتاريخ أول آذار/مارس ١٩٨٢ ، أن دعم وتعاون الدول القائمة بالادارة :

” سيسهلان نظر اللجنة في مشاكل هذه الأراضي وسوف يجعلان من الممكن للجنة أن ترسل بعثات زائرة اليها للحصول على المعلومات عن الظروف السائدة هناك وعن التمنيات الحقيقية لسكانها ” . (A/AC.109/FV.1205 ، ص ٧)

ان وفد بلادي يقدر كل التقدم الذي عمله اللجنة الخاصة والهيئات الأخرى للأمم المتحدة للنتائج الايجابية التي تحققت حتى الآن في عملية تصفية الاستعمار . ويغرب أيضا عن تقديره للاسهام

الحاسم الذي تم والدور الهام الذي اضطلع به السيد بيريز دي كوييار الأمين العام من أجل تنفيذ الاعلان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وكما ذكر رئيس اللجنة الخاصة في (آذار / مارس ١٩٨٢) :
" ان سجل أنشطته كممثل لبيرو هنا في الأمم المتحدة فيه الاثبات الكافي لاختلاصه

لحرية كل الشعوب " . (المرجع نفسه ، ص (١))

ان النضال من أجل القضاء النهائي على الاستعمار قد دخل مرحلته الحاسمة لاستئصال آخر بقايا هذا النظام ، وأصبح بالتالي أكثر حدة وسوف تختبر الأعوام القادمة ، ولا ريب ، قدرة منظماتنا على الاضطلاع بالمهمة التي أنيطت بها بمقتضى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ان الموقف لا يحتمل أى تأخير ، ودعونا لا نسمح بأن تحل شرور أكبر شعوب جنسوسوب افريقيا وناميبيا وغيرهما من الأقاليم . ان الدليل على نوايا العنصريين عدم الانسحاب مطلقا مسن هذه الأراضي ، هو أنها قد نجحت حتى الآن في أن تفسد بدرجة كبيرة تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . ان التدابير الفعالة ، المنصوص عليها في الميثاق ، مطلوبة لجبار تلك الأنظمة على انهاء حكمها الاستعماري وعلى هذا الأساس يمكن أن يتحقق حل هذه المشكلة .

السيد اداموفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن

الروسية) : لقد انقضت أكثر من عقدين منذ أن قامت الجمعية العامة ، بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، باعتماد الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ونتيجة لكفاح التحرير الوطني الصامد الذي تخوضه الشعوب بدعم من جانب جميع القوى التقدمية ولا سيما البلدان الاشتراكية ، تظهر على الخريطة السياسية للعالم الآن عشرات من الدول ذات السيادة يقع نصفها في القارة الافريقية . لقد أصبح لهذه الدول المستقلة الفتية صوت مؤثر مسموع في المسرح الدولي . انها تساهم سويا مع الدول الأخرى المحبة للسلام في الجهود الرامية الى تحسين الوضع الدولي ، ولوضع حد لسباق التسلح وتلافي خطر الحرب النووية .

ان اعلان تصفية الاستعمار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اضطلع وسيواصل الاضطلاع بدور هام في جهود الشعوب المستعمرة لتحقيق الحرية والاستقلال . وفي تعبئة السواى العام العالمي لمناهضة بقايا الاستعمار وعدم السماح بعودته مرة أخرى . ان المبادئ الأساسية

الواردة في الاعلان ، مثل حق الشعوب في تقرير المصير ، والحفاظ على وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية ، وعدم جواز استخدام الأنشطة العسكرية أو أعمال القمع من أي نوع ضد الشعوب التي مازالت تترجح تحت نير الاستعمار ، أصبحت بالغة الأهمية في الوقت الراهن .

والآن حيث بلغ الكفاح من أجل استئصال آخر بقايا الاستعمار أقصى مراحلها ، فان قوى الاستعمار والرجعية تبذل قصارى جهدها لوقف هذه العملية التاريخية التي لا يمكن عكسها . ان الأوساط الامبريالية والدول الغربية وفي طليعتها الولايات المتحدة تنتهج بصورة أكثر صراحة سياسة تستهدف المحافظة على بقايا العنصرية والاستعمار اللذين انقضى عهدهما . وفي الوقت ذاته ، تغطي البلدان المحررة شبكة من القواعد العسكرية وقوات الانتشار السريع . كما ان الترسانة الكاملة للابتزاز والضغط والاستفزاز تستخدم ضدها . ان بعض هذه البلدان تتعرض لضغط عسكري مباشر ، وتبذل محاولات بصورة متكررة لبت الفرقة بين البلدان الافريقية . ان منظمة الوحدة الافريقية مستهدفة أيضا ، وان تلك المنظمة توفر جهازا متمرسا للأعمال المناهضة للاستعمار والامبريالية من جانب بلدان تلك القارة .

ان الامبرياليين يستخدمون نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا للقيام بأنشطة تخريبية وعدوانية منتظمة ضد الدول الافريقية ذات السيادة بغية زعزعة استقرارها السياسي وشل حركتها تحررها الوطنية في الجزء الجنوبي من افريقيا . ان الدول الغربية وفي طليعتها الولايات المتحدة تواصل محاولة احباط جهود الأمم المتحدة لتحقيق الاستقلال في ناميبيا ، وتحاول فرض استعمار جديد في المستقبل على الشعب الناميبي . ان الجمعية العامة في قراراتها ، أكدت على ما يلي :

" ان استمرار الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره - بما فيها العنصرية ، والفصل العنصري واستغلال المصالح الأجنبية وغيرها للموارد الاقتصادية والبشرية ، وشن حروب استعمارية لقمع حركات التحرير الوطني - يناقض ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وبشكل تهديد اذ خللوا للسلم والأمن الدوليين " . (القرار ٣٦ / ٦٨ ، الفقرة ٢)

(السيد ادموفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ورغم القرارات العديدة التي اعتمدها الأمم المتحدة والمطالب التي وجهها المجتمع الدولي ، يواصل العنصريون في جنوب افريقيا انتهاج السياسة الاجرامية للفصل العنصرى وممارسة الضغط والقمع العنيفين ضد السكان الأفارقة الأصليين في هذا البلد ضد شعب ناميبيا المحتلة بصورة غير مشروعة ، ويواصلون ارتكاب أعمال العدوان ضد الدول المجاورة ذات السيادة .

(السيد ادا موفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وقاموا بغزو أراضي جمهورية أنغولا الشعبية ؛ وأنزلوا اضرارا فادحة متجاهلين بصفاقسة المطالب المشروعة باسحاب قواتهم من ذلك البلد .

ويعتمد النظام العنصرى فى بريتوريا فى سياسته العدوانية على البلدان الغربية البارزة الأعضاء فى حلف شمال الأطلسى التى تواصل السعى لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية العسكرية الأنانية فى الجزء الجنوبى من القارة الأفريقية والتى تعتبر جنوب أفريقيا حليفا يعول عليه فى تنفيذ التخطيط الاستراتيجى والعسكرى لكثرة شمال الأطلسى فى المناطق المجاورة .

وفى الجزء الجنوبى من أفريقيا ، تعطى عدة مثلات من الاحتكارات الغربية يدا بيد مع نظام بريتوريا فى نهب الموارد الطبيعية وفى الاستغلال العديم الشفقة للسكان الأفريقيين الأصليين هناك . وبالنسبة لمعظم البلدان الغربية ، فان جنوب أفريقيا وناميبيا التى تحتلها بصورة غير شرعية يشكلان مصدرا أساسيا من مصادير الربح ومستودعا للمواد الخام القيمة للغاية . وتصل الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا الى ٣٥ بليون دولار . كما تتدفق القروض المقدمة من المصارف الغربية بحرية على اقتصاد نظام بريتوريا الاستعمارى والعنصرى . وفى الآونة الأخيرة ، وبالرغم من النداء الذى وجهته الجمعية العامة ، استخدمت الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية صندوق النقد الدولى لتقديم أموال لاقتصاد نظام الفصل العنصرى تربو على بليون دولار .

وتقدم شركات النفط الكبرى مثل شل ، وبريتيش پتروليم ، وموبيل وكالتيكس وتوتال تدفقا مستمرا من النفط الى جنوب أفريقيا . وهى ان تقوم بذلك انما ترعى مصالحها هي . وحسب الحقائق التى نشرت فى مجلة " ساوث " فى تشرين الثانى / نوفمبر من هذا العام ، فان هذه الشركات تجنى أرباحا طائلة من هذا النشاط التجارى تصل الى ٤ بلايين دولار فى العام .

وما يبعث على قلق المجتمع الدولى بوجه خاص ، سياسة الحكومة الأمريكية الحالية ازاء الجزء الجنوبى من أفريقيا وجهودها النشطة الرامية الى تطوير علاقات وثيقة جدا مع نظام جنوب أفريقيا . ولقد ذكر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز فى البيان الختامى الذى تمخض عنه اجتماع مكتب التنسيق فى هافانا فى صيف هذا العام ما يلى :

" انهم يدعون بشدة كذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لصدقتها وتحالفها
المعلن مع نظام بريتوريا ، ولا انتهاكها الحظر الذي فرضه قرار مجلس الأمن ٧٧ / ٤١٨ على
تصدير الأسلحة الى جنوب افريقيا . ويطالبون بالانها الغوري لكل تعاون مع النظام
العنصرى في جنوب افريقيا بالنظر الى الخطر الذي يمثله هذا التعاون على السلام
الاقليمى والدولى " . (A/37/333 ، المرفق ، الفرع الرابع ، الفقرة ٥٧)

كما :

" أدان الوزرا بشدة البلدان الغربية التي تتعاون مع النظام غير المشروع في
بريتوريا بهدف المحافظة على الوضع القائم الذي يضمن استمرار نهب موارد ناميبيا
الطبيعية وكذلك استغلال واستعباد الجماهير الافريقية " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٥٠)
وتصرفات النظام العنصرى في جنوب افريقيا في اقليم ناميبيا الذي يحتله بصورة غير شرعية
تعرق تنفيذ الاعلان ، كما تعوق تنفيذ قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة فيما يتعلق
بذلك البلد . ويقوم العنصريون في جنوب افريقيا بالابطال الكامل لجهود الأمم المتحدة الرامية
الى تحقيق حل سلمي للمشكلة الناميبية . ويرغب نظام بريتوريا ، بالتواطؤ والدعم من جانب حلفائه
الغربيين ولاسيما الولايات المتحدة ، في تحقيق تسوية وفقا لشروطه هو ، ويحاول اكتساب الوقت
ليكرس ويدعم نظاما استعماريا عميلا في ناميبيا .

ونفس هذه الأهداف تخدمها الجهود الرامية الى الربط بين مسألة التسوية في ناميبيا وبين
سائل لا تتصل بها على الاطلاق ، ولاسيما تواجد القوات الكوبية في انغولا بناء على طلب حكومة
هذا البلد ، تلك القوات التي تسدى المساعدة الى هذا البلد بروح من التضامن الدولى .
ان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يعتقد ان بريتوريا العنصرية يجب أن تجبر
على وضع حد لسياساتها الاجرامية وان تمثل لقرارات الأمم المتحدة ولرأى المجتمع الدولى . وتحقيقا
لهذا الغرض ، ينبغي لمجلس الأمن على الفور أن يفرض على جنوب افريقيا العنصرية عقوبات شاملة
والزامية وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قد دأبت على تأييد شعوب جنوب افريقيا وتمتعها
بحقوقها الثابتة في الاستقلال وتقرير المصير . وهي تؤيد أيضا الانسحاب الغورى وغير الشروط لقوات

جنوب افريقيا من اقليم ناميبيا بما في ذلك خليج والغيس والجزر الساحلية ، وتؤيد نقل السلطة
بأكملها في ناميبيا الى المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) حيث أنها الممثل الشرعي
والوحيد للشعب النامبيي . وتؤيد كذلك ازالة نظام الفصل العنصرى المخزى من جنوب افريقيا .
ان المقاصد النهائية لاعلان تصفية الاستعمار لم تتحقق بعد ، وينطبق هذا بوجه خاص
على بعض الأقاليم الصغيرة الواقعة في المحيطات الهادى والهندي والأطلسي وفي الكاريبي . ان
استمرار الاستغلال الاستعماري لهذه الأقاليم الصغيرة من جانب مختلف الاحتكارات الامبريالية
واستخدامها من قبل الدول القائمة بالادارة لتوفير القواعد العسكرية لها هيا العقبة الرئيسية في
سبيل بلوغ سكان هذه الأقاليم الاستقلال وتقرير المصير وتنفيذ مقاصد الاعلان .
ان القواعد العسكرية التي تحوزها الدول الامبريالية في غوام ، وبورتوريكو ، ودييغو غارسيا ،
ويرمودا وجزر تركس وكايكوس وميكرونيزيا وفي غيرها من الأقاليم المستعمرة والتابعة ، والأشرطة
العسكرية لتلك الدول انما تتعارض ، رغم محاولة ، بعض ممثلي الدول الغربية تسويقها ، مع المصالح
الحيوية لشعوب هذه الأقاليم ، ومبادئ تصفية الاستعمار الواردة في الاعلان ، وتعوق تنفيذ هذه
المبادئ .
ولا بد من تركيز اهتمام خاص على الموقف السائد في اقليم جزر المحيط الهادى المشمول
بالوصاية وهو موقف نتج عن أعطال الدولة القائمة بالادارة ، وهي الولايات المتحدة . ان الدولة
القائمة بالادارة لخمسة وثلاثين عاما الآن ، لم تحقق فقط في القيام بواجبات الوصاية بل أعاقت قرارات
مجلس الأمن وانتهكت ميثاق الأمم المتحدة ، واتفاق الوصاية واعلان انهاء الاستعمار وغيره من
قرارات الأمم المتحدة ، ومارست سياسة تمييز أوصال ميكرونيزيا والتها مها قطعة بعد أخرى . ان
سكان بعض الأقاليم فرض عليها وضع من التبعية أو الاستعمار الجديد في صورة ما يسمى التعمير
أو الارتباط الحر مع الدولة القائمة بالادارة .

(السيد اداموفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

في هذا الصدد ، يود وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان يؤكد مرة أخرى ان حل هذه المشكلة الخاصة بمستقبل مكرونيزيا جزء لا يتجزأ من المشكلة الشاملة لتصفية الاستعمار وضمان حق البلدان والشعوب المستعمرة في الاستقلال وتقرير المصير . وأى تعديل فسي وضع مكرونيزيا كإقليم خاضع للوصاية ، ينبغي وفقا لميثاق الأمم المتحدة ألا يتم الا بقرار من مجلس الأمن . وأى اجراء من جانب واحد من الدولة القائمة بالادارة ، سواء فيما يختص بالاقليم الخاضع للوصاية كله ، أو بأى جزء من اجزائه المتكاملة لا يعد ، مشروعاً ولا يمكن ان تكون له قوة قانونية . ومن الضرورة العاجلة للأمم المتحدة وهيئاتها المعنية ان تتخذ الخطوات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة من أجل اعاقه جهود الولايات المتحدة الرامية الى اعادة مكرونيزيا مستعمرة تابعة لها . ولا بد من ضمان حصول شعب مكرونيزيا على حقه المشروع في الحرية والاستقلال الحقيقيين .

في الختام ، نود أن نؤكد مرة أخرى على ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أبدت وسوف تواصل تأييد نضال الشعوب من أجل القضاء العاجل والتام على آثار الاستعمار . وهي ضمن مقدمي مشروع القرار A/37/L.32 الذي قدّم الى هذه الدورة الحالية للجمعية العامة . ان الحق غير القابل للتصرف للشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال يجب أن يضمن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، واطلاق منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة الخاصة بتصفية الاستعمار .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤